

عنوان المحاضرة: مؤتمر الصومام 20 أوت 1956.

تقديم:

تميزت الثورة خلال المرحلة الأولى (1954 - 1956) بالمبادرات الفردية لمجموعات الثوار والقيادات المحلية للمناطق المختلفة، وكانت خاضعة بصورة مباشرة وكبيرة للإمكانيات المادية لكل منطقة، ولمستوى التنظيم، وكذا لعبقريّة القيادة بها. وواجهت الثورة خلال هذه المرحلة الأولى مجموعة من الصعوبات لعل أبرزها التنافس مع المصاليين في بعض المناطق واستشهاد بعض القادة المفجرين للثورة وصعوبة الاتصال بين المناطق والقادة، بالإضافة إلى عدم تحديد العلاقات التنظيمية والقيادية، والمسؤوليات الثورية جعل الصراع يظهر في بعض المناطق بالمنطقة الأولى، في شكل أزمات داخلية أدت في النهاية إلى بقاء العمل الثوري رهينة للمبادرة الفردية لكل منطقة على حدا، على الرغم من كون فكرة التنسيق ظلّت مطلبا ملحا بالنسبة لجميع القيادات في الداخل والخارج، وفي ظل هذه الظروف يمكن فهم جانب من الأهمية التاريخية التي ينضوي عليها مؤتمر الصومام، الذي كان إيذانا ببداية مرحلة جديدة عرفها مسار الثورة التحريرية.

1- فكرة المؤتمر:

لم تكن فكرة عقد اجتماع تنسيقي بين جميع قيادات الثورة التحريرية وليدة مبادرة فردية لأي قائد؛ حتى وإن برزت عناصر قيادية في الثورة أثناء مؤتمر الصومام بشكل أوحى بالدور الكبير الذي قامت به أمثال زيغود يوسف، عبان رمضان، ومحمد العربي بن مهيدي.

إن فكرة عقد مؤتمر وطني للثورة الجزائرية، تمّ الاتفاق عليه بين أعضاء لجنة الستة في آخر اجتماع لهم بالجزائر العاصمة، بتاريخ 23 أكتوبر 1954م، حيث تواعدوا على الالتقاء بعد مدة من اندلاع الثورة في الجزائر، غير أن اللقاء لم يتم بسبب رد الفعل الفرنسي العنيف تجاه الثورة، وكذا استشهاد بعض القادة مثل ديدوش مراد في 18 جانفي 1955م، واعتقال بعض القادة مثل رابح بيطاط في الجزائر العاصمة يوم 23 ماي 1955م، مع المجموعة التي نظمت عمليات أول نوفمبر بالعاصمة وضواحيها، كما ألقى القبض على مصطفى بن بولعيد، وسجنه لمدة تسعة أشهر، وغيرها من العوامل التي أخرت الاجتماع.

وأعاد زيغود يوسف بعث الفكرة من جديد في ديسمبر 1955م، حيث تعتبر هجومات 20 أوت 1955م رسالة غير مباشرة لقيادة المناطق المختلفة بضرورة الالتقاء والاجتماع، وفي شهر نوفمبر 1955م زار المنطقة الثانية الطالب عمارة رشيد، مبعوثاً من المنطقة الرابعة، وجرى بينه وبين مسؤولي المنطقة عدة لقاءات، ونقل لهم رغبة المنطقة الثانية في عقد لقاء وطني لتنسيق العمل الثوري، وتقييم الوضع منذ انطلاق الثورة، وهي على أتم الاستعداد لعقد فوق ترابها، ثم عاد عمارة رشيد إلى العاصمة حاملاً معه رسالة من قيادات المنطقة الثانية، وسلّمها إلى عبّان رمضان، الذي نقل بدوره محتواها إلى أوعمران، حيث أعجب هذا الأخير بالفكرة، ودعا إلى إرسال مبعوث آخر فوق الاختيار على سعد دحلب.

وفعلاً وصل سعد دحلب إلى قسنطينة ومنها توجه مع صالح بونيدر، إلى ناحية "بني أحمد" قرب "عين طاية" - حمام المسخوطين-، حيث التقى بكل من زيغود يوسف، وعبد الله بن طوبال وعلي كافي، وغيرهم من أعضاء مجالس المنطقة، وبعد

رجوعه إلى العاصمة وتقريره الإيجابي لعبان رمضان، حصل اتفاق مبدئي على أن يستضيف زيغود ورفاقه المؤتمر، وبعد رجوع سعد دحلب إلى العاصمة، جاءت إلى المنطقة الرابعة رسالة على عقد المؤتمر بالمنطقة الثانية بمكان "المشروحة"، وهي منطقة تقع بجبال بني صالح تابعة للمنطقة الثانية.

لكن بعد وقوع بعض الأحداث فيها مثل استشهاد باجي مختار، لم يعد المكان مناسباً لعقد مؤتمر وطني بها، مما جعل قيادة المنطقة تتخذ إجراءً جديداً، وهو اختيار "بوازعرور" مكاناً لعقد المؤتمر، وفي هذا الصدد يذكر علي كافي: "... وعندما نقل من المشروحة إلى منطقة بوازعرور عيّني زيغود مسؤولاً مباشراً على عملية التحضير، وكلفت مع زملائي بتهيئة المكان وتوفير حاجيات المؤتمرين..."، إلا أنّ الأحداث المؤلمة التي شهدتها العام الأول من بداية الثورة، قد حالت دون لقاء قادتها وعقدتهم لمؤتمر وطني خاصة بعد الحصار والهجمات العنيفة على منطقة الأوراس، وعلى إثرها جاءت رسالة ثانية من العاصمة تقترح مكاناً وسطاً تسهيلاً لجميع قادة المناطق من الوصول إليه.

بدأت التحضيرات لتحديد أنسب مكان في المنطقة الثالثة، حيث اقترحت عدة أماكن لعقد مثل تازغنة دائرة عزازقة، وبني وقان في ناحية البيبان، كما اقترحت قلعة بني عباس بدائرة آقبو، حيث دفن الحاج المقراني صاحب ثورة عام 1871م، والجدير بالذكر أن وفداً من الأوراس حل بالولاية الثالثة، قصد المساعدة للبحث عن أنسب مكان لعقد المؤتمر، وقد استقر الرأي في الأخير على أن يكون مكان عقد المؤتمر في إحدى القرى القريبة من دوار أوزلاقن، الذي يقع في جبال "أزرو" من جهة وادي الصومام وذلك لعدة اعتبارات من أهمها استراتيجية المكان من حيث الحصانة ومحاذاته لغابة أكفادو الكثيفة، وكذا كون دوار أوزلاقن في تلك الفترة منطقة هادئة، وتغلغل نظام الثورة فيه، وخلوّه من الخونة والعملاء إلى جانب وجود وادي الصومام وسط مناطق الثورة في الشرق ما عدا المنطقة الخامسة، وعليه فإن مكان عقد المؤتمر بدأ الإشارة إليه منذ 6 يناير 1956م.

2- ظروف وعوامل انعقاد مؤتمر الصومام.

قبل الحديث عن مؤتمر الصومام، لا بد لنا من التطرق للظروف، والعوامل التي أدت إلى عقده، فقد استطاعت الثورة تحقيق عدة انتصارات، وأخذت في التوسع، والتطور منذ يوم اندلاعها في أول نوفمبر 1954م إلى غاية تاريخ انعقاد مؤتمر الصومام، و يمكن أن نلخص هذه الأسباب فيما يلي:

- حلول الذكرى الأولى لهجومات الشمال القسنطيني
- تزايد القوات الاستعمارية وانتهاجها أساليب إجرامية للقضاء على الثورة.
- ظهور بوادر تضامن دولي مع القضية الجزائرية، حيث تم إدراجها لأول مرة في جدول أعمال الجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة، في دورتها العاشرة المنعقدة في سبتمبر 1955م، وتم طرح القضية الجزائرية لأول مرة في مجلس الأمن في جوان 1956م، إلا أن المجلس رفض النظر في القضية بحجة أنّ الوقت لم يكن مواتي لذلك، لكنه اعتبر القضية الجزائرية قضية دولية.
- اشتداد التنافس على الزعامة بين قادة الثورة.
- تقييم المرحلة السابقة من عمر الثورة بكل إيجابياتها وسلبياتها.
- وضع استراتيجية تنظيمية موحدة وشاملة ودائمة للعمل الثوري على الصعيد الداخلي والخارجي، فسعى قادة الثورة إلى التحضير إلى اجتماع وطني يضم قادة الثورة، وينتهي بإصدار ميثاق سياسي يحدد وسائل وأهداف الثورة، ويعمل على إيجاد قيادة مركزية تقوم بتنظيم وتسيير الكفاح، وتحدد تصور مستقبلي للأفاق والأسس التنظيمية للدولة الجزائرية بعد الاستقلال.

بعدها تم اقتراح تاريخ انعقاد المؤتمر يوم 20 أوت 1956م، وهو الموافق لثلاث ذكريات هامة تأثر بها الشعب الجزائري تمثلت في ذكرى نفي الملك محمد الخامس (ملك المغرب) يوم 20 أوت 1953م، إلى جزيرة مدغشقر بصفته ممثلاً للفكر التقدمي الحر في المغرب آنذاك، والذكرى الأولى لهجمات 20 أوت 1955م بالشمال القسنطيني، بالإضافة إلى قرب ذكرى انعقاد دورة هيئة الأمم المتحدة أكتوبر 1955، والتي دونت القضية الجزائرية لأول مرة في جدولها.

3- التحضير للمؤتمر:

بدأ كل من كريم بلقاسم عبّان رمضان وغيرهم التحضير للمؤتمر منذ شهر مارس 1956م، من خلال ضبط الأفكار التي يجب مناقشتها، وكانت هذه التحضيرات المكثفة تتم على أكثر من صعيد وبسرية تامة.

-أولاً: على الصعيد الأمني، وذلك بوضع خطة متكاملة محكمة لحراسة موقع المؤتمر وما جاوره.

- ثانياً: شرعت المناطق المختلفة من الوطن في إعداد تقاريرها للمؤتمر.

-ثالثاً: على الصعيد الوطني، حيث قام المكلفون (بن يوسف بن خدة، عبّان رمضان، عبد المالك تمام) بإعداد وثائق المؤتمر بمدينة الجزائر، وذكر عبد الحفيظ أمقران - في مذكراته-: "... في شهر ماي 1956م قدم وفد من المجاهدين من منطقة الأوراس، وتقابلوا مع قادة ولايتنا كريم بلقاسم، وعميروش، قاسي، أحميمي (...). كما ورد بعض رجال الاتصال من العاصمة، والمناطق الأخرى للتشاور والاتفاق على تاريخ ومكان انعقاد المؤتمر...". وفي نفس الشهر قام عدد من مجاهدي المنطقة بنقل مسودات الوثائق إلى مكان المؤتمر، وفي شهر جوان 1956م خرج وفد مقاطعة الجزائر بقيادة عمر أوامرمان، باتجاه الشرق ملتحقاً بجبال جرجرة، وقبيل شهر أوت 1956م، بدأت وحدات الحراسة في أخذ المواقع المحددة لها وذلك على صعيدين:

أ- **الصعيد الأول:** رصد كل حركات العدو، وتبليغ المعلومات للمسؤولين، والتي تكفل بها المئات من المسبلين، فقد وزع عميروش بعض المسؤوليات على أقرب مساعديه من المجاهدين، فقد أنشأ لجنة للتحضير المادي، والعملي، والأمني تتكون من قاسي حماي- نائب سياسي في حوض الصومام- وأحمد فضال المدعو سي أحميمي، وعبد الرحمن أوميرة، وكلفهم بتكثيف العمليات، والكمائن بناحية بوقاعة لاستدراج العدو، وتأمين الطريق، بالإضافة إلى أعداد كبيرة من المسبلين لمراقبة تحركات العدو في المرتفعات المحيطة بدوار أوزلاقن، وكلف حسين صالحى بتوفير التموين، والإشراف عليها، وأسند مهمة الاستعلامات، ومراقبة تحركات سكان المنطقة أيام المؤتمر لنايت كعباش، وكلف أيضاً عبد الحفيظ أمقران، وسي الطاهر عمروشن بمتابعة محاضر المؤتمر والإشراف على عملية الرقن.

ب- **الصعيد الثاني:** حراسة منطقة وادي الصومام، والمناطق المجاورة لها، وقد أوكلت هذه المهمة لجنود المنطقة، لأنهم أدرى من غيرهم بها، والذين كانوا تحت الضابط عبد الرحمن أوميرة، كما كلفوا بالقيام بعمليات هجومية على قوات العدو في أعالي جرجرة، وقريباً من البويرة للتمويه وجلب انتباهه إلى نواحي بعيدة عن مكان الاجتماع.

وقد شارك عدد كبير من المجاهدين في هذه المهمة قدروا بحوالي 1000 مجاهد، وقد امتدت الحراسة إلى كامل المنطقة الواقعة بين سطيف، وآقبو، والبويرة، كما كانت التعليمات واضحة للجميع، بحيث إذا اشتبكت نقطة من نقاط الحراسة مع جنود العدو فعلى الجميع شن هجوم شامل، حتى يتم تشتيت قوات العدو، وإعطاء فرصة للمؤتمرين لتغيير المكان، وتقرر إجراء جلسات المؤتمر في المراكز التالية: المركز الرئيسي أوراخ محند بقرية بتمليود، مركز مخلوف أن طاهر بقرية إيفياد، ومركز أعراب أوزبلغ بقرية إيقاد، مركز إيدري لونيس بقرية تيزي، مركز بهلوس أمزيان بقرية إيفري.

4- الوفود المشاركة في المؤتمر:

بعد أن أنهت قيادة المنطقة الثالثة كافة الترتيبات الأمنية، والاستعدادات المطلوبة لعقد المؤتمر أرسلت وفوداً إلى كافة المناطق، لاطلاع مسؤوليها بتاريخ ومكان انعقاده، وهكذا شرعت وفود مسؤولي المناطق مع مطلع شهر أوت 1956م بالتوافد على المنطقة الثالثة، حيث وجدوا في استقبالهم دوريات مخصصة لمرافقتهم عبر مسالك المنطقة، والتي كانت غالبية الوفود تجهلها، وبحلول اليوم العاشر من شهر أوت 1956م. اكتمل وصول الوفود المشاركة في المؤتمر والتي تمثل المناطق التالية:

المنطقة الثانية: زيغود يوسف، علي كافي، لخضر بن طوبال، إبراهيم مزهودي، حسيني رويح، مصطفى بن عودة.

المنطقة الثالثة: كريم بلقاسم، عميروش آيت حمودة، محمدي السعيد، قاسي حماي، بالإضافة إلى اللجنة التقنية المساعدة للقائد عميروش، وهم: عبد الحفيظ أمقران، أحمد فضال المدعو سي أحيمي، عبد الرحمن أوميرة، محمد أكلي نايت كعباش

المنطقة الرابعة: عمر أوعمران، سي محمد بوقرة، سي الصادق دهيليس، صالح زعموم.

المنطقة الخامسة: العربي بن مهدي.

منطقة الجزائر (المنطقة المستقلة): عبّان رمضان، سي الشريف.

وقد غيب أو تغيب عن المؤتمر ممثلو الولاية الأولى، بسبب استشهاد مصطفى بن بولعيد يوم 25 مارس 1956م، وعدم تعيين خلفه في القيادة بعد استشهاد نائبه البشير شبحاني في أكتوبر 1955م، ذكر المصادر أن وفداً من ولاية الأوراس قد تنقلوا للولاية الثالثة، قصد المشاركة في أعمال المؤتمر لكنهم في الطريق قرب البرج، التقوا بالقائد عميروش الذي أخبرهم بانتهاء أعمال المؤتمر، وأنه يحمل وثائقه إليهم لتنفيذها بتكليف من لجنة التنسيق والتنفيذ، التي تم تعيينها في المؤتمر كقيادة وطنية عليا.

كما تغيب أو غيب عن المؤتمر ممثلو الجبهة في الخارج وهم: أحمد بن بلة، محمد بوضياف، حسين ايت أحمد ومحمد خيضر، الذين ظلوا ينتظرون بسان ريمو بإيطاليا، ولعل ذلك راجع لأسباب أمنية، ويؤكد علي كافي أن الاتصال تم مع جماعة الخارج، فابن مهدي هو الذي كان مكلفاً بذلك، غير أن الوفد الخارجي لم يبعث من يمثله في هذا المؤتمر.

لكن الوفد الخارجي، برر سبب غيابه من خلال ما قاله بن بلة عن ذلك: "...طلبوا منا أنا ومحمد خيضر أن نذهب إلى طرابلس، وسوف يرسلون لنا من يأخذنا من طرابلس إلى داخل الجزائر حتى نحضر المؤتمر (...). لكننا بقينا في طرابلس 20 يوماً، لم يرسلوا لنا أحداً حتى يأخذنا إلى داخل الجزائر...". وعلى إثر ذلك. تقرر الانطلاق في أشغال المؤتمر يوم 14 أوت 1956م "... وعن المؤتمر وسير أعماله يقول أحد الأعضاء المشاركين، شرعنا في الأعمال يوم الثلاثاء 14 أوت 1956م وانتهينا من الاجتماعات الموسّعة في العشرين منه (...). وفي يوم 23 أوت عقد الاجتماع الأخير الموسع...". وأسندت رئاسة المؤتمر للعربي بن مهدي، أما الأمانة العامة فكانت لعبّان رمضان، وكان ذلك في قرية تيميليون، ثم أخذ المؤتمر ينتقلون بين القرى الخمسة التي سبق ذكرها طيلة الأيام الأخرى، والتي ناقش المؤتمر فيها تجارب وإنجازات قرابة 22 شهراً من عمر الثورة، في مختلف المجالات العسكرية، والتعبوية، والانتصارات السياسية في الداخل والخارج .

5- أشغال المؤتمر:

لقد كان مؤتمر الصومام ضرورة حتمية لتقييم المرحلة الأولى من الثورة المسلحة، ووضع الخطوط العريضة لمواصلة الكفاح المسلح، والتخطيط للحل السلمي من أجل استرجاع السيادة الوطنية، تقرر الانطلاق في أشغال المؤتمر يوم 13 أوت 1956م، والذي استعرض فيه المؤتمر النقائص، والسلبات التي رافقت انطلاقة الثورة، وانعكاساتها على الساحة الداخلية والخارجية.

- جدول أعمال المؤتمر:

- كانت البداية المؤتمر في مناقشة بعض القضايا التي وقعت في المناطق الثلاثة (الثانية، الثالثة، الرابعة) وأحدثت ضجة لدى بعض القادة، وهي: قضية الليلة الحمراء، هجومات 20 أوت 1955م، عملية السكامودي.
- تخطى المؤتمر المشاكل التي طرحت، وشرعوا بعد ذلك في مناقشة مشاريع المؤتمر المعدة، والمقترحة، وذلك على مستويين:
- أ- جلسات عمل بمشاركة عبّان رمضان، كريم بلقاسم، عمر أوعمران، العربي بن مهيدي، زيغود يوسف، وقد ترأس بن مهيدي هذه الجلسات بمساعدة عبّان، وقد قدم قادة المناطق خلالها تقارير مفصلة عن وقائع الثورة فيها على الصعيدين السياسي والعسكري.
- ب- حلقات دراسية: كانت عبارة عن مداخلات متبوعة بمناقشات تخص وضعية الثورة (من حيث شمولية الثورة، التسليح، التنظيم، التمويل، والتموين...)، وتناول جدول الأعمال فهي كالتالي:
1. شرح الأسباب التي دعت إلى الاجتماع: عرض بن مهيدي أسباب عقد المؤتمر.
 2. دراسة ومناقشة تقارير المناطق: والتي تشتمل على: تقرير نظامي: عن كيفية التقسيم والهيكلة العام للجيش، مراكز القيادة، التنقلات، تقرير عسكري: عدد المناضلين والمجاهدين، الوحدات، الرتب، المنح، الأسلحة، تقرير مالي: يتضمن المداخيل، والمصاريف، والمتبقي في صندوق كل منطقة، تقرير سياسي: يتعرض إلى معنويات المجاهدين والشعب.
- وكان أول المتدخلين زيغود يوسف الذي قدم تقريراً مكتوباً عن وضع المنطقة الثانية (الشمال القسنطيني)، وقدم كريم بلقاسم تقريراً شفهيّاً عن وضع المنطقة الثالثة، وعن المنطقة الرابعة قدم عمر أوعمران تقريراً، وقدم العربي بن مهيدي تقريراً شفهيّاً عن وضع بالمنطقة الخامسة، وقرأ عمر أوعمران تقريراً شفهيّاً بالنيابة عن سي الشريف (علي ملاح)، الذي أرسل تقريراً كتابياً للمؤتمر عن منطقة الجنوب والجهات التي تضم سور الغزلان، سيدي عيسى، عين بوسيف، الشلالة، وما يمكن استخلاصه من هذه التقارير ما يلي:
- نقص أسلحة الحرب والذخيرة.
 - منطقة وهران لها إمكانيات جيدة من حيث توفر الأسلحة، ومع ذلك نجد نقصاً في الموارد المالية، وهذا راجع إلى طبيعة العلاقات بين الشعب والمجاهدين، مقارنة بمنطقة الشمال القسنطيني والقبائل.
 - عدد المناضلين بجهة التحرير الوطني في منطقة القبائل والجزائر كان مهماً، وهذا راجع إلى عدد المشاركين في جمع الأموال بهدف تموين، وتمويل الثورة.
3. القاعدة السياسية والنشرات الثلاث: خرج المؤتمر بوثيقة سياسية، تعتبر من موثيق الثورة.
 4. التوحيد: يعني به التوحيد النظامي لتقسيم القطر، وتعيين المراكز (القيادات المحلية) وإجراء تغييرات على القيادات، وتوحيد عسكري في الوحدات والرتب العسكرية والأوسمة والمرتببات والمنح العائلية، وتوحيد سياسي المرشدون السياسيون ومهامهم، وتوحيد إداري المجالس الشعبية المنتخبة التقسيم الهيكلة مقر القيادات.
 5. جبهة التحرير الوطني (F.L.N): المذهب، القانون الأساسي، والداخلي، الهيئات المسيّرة.
 6. جيش التحرير الوطني (A.L.N): تم تقسيمه إلى: المجاهد، المسبل، الفدائي.
 7. العلاقة بين الجبهة وجيش التحرير الوطني: توضيح العلاقة بين الداخل، والخارج.
 8. العتاد والسلاح ونظام العمل بالإضافة إلى مواضيع أخرى.

6- أهم قرارات مؤتمر الصومام:

تمخض مؤتمر الصومام عن جملة من المقررات عُرفت بصورة عامة بأرضية مؤتمر الصومام، والتي اشتملت على:

أ-المبادئ التنظيمية العامة (السياسية - العسكرية) :

حاول مؤتمر الصومام، وضع مبادئ سياسية يتحدد من خلالها العمل الثوري بصورة واضحة المعالم، وكانت أشهر هذه المبادئ، مبدأ أولوية السياسي على العسكري، وأولوية الداخل على الخارج، إضافة إلى مبدأ القيادة الجماعية للثورة التحريرية، هذا المبدأ الأخير لم يكن جديدا وإنما يمثل استمرار للحل الذي انتهى إليه مفجرو الثورة وأعلنوا عنه من خلال بيان أول نوفمبر 1954.

ب-الهيكلة الثورية الجديدة :

بعد وضع المبادئ العامة للعمل الثوري، انتقل واضعوا مقررات الصومام إلى الفصل بين السلطات بإحداث مؤسسات ثورية مختلفة الصلاحيات ومتكاملة في الغاية المحددة وهي الأداء الجيد في اتجاه دعم النشاط الثوري بمختلف أوجهه.

إن أشهر المؤسسات التي انبثقت عن أرضية مؤتمر الصومام وهي :

• المجلس الوطني للثورة الجزائرية:

الذي كان يشكل ما يمكن وصفه ببرلمان الثورة التحريرية، إذ كان أشبه ما يكون بالجهاز التشريعي حدد عدد أعضائه بـ 34 عضوا (17 دأمون - و 17 مؤقتون).

• لجنة التنسيق والتنفيذ:

وهي النواة أو الجهاز التنفيذي للثورة التحريرية، ومركز اتخاذ القرارات الحاسمة، وقد أوكلت عضويتها إلى العناصر الثورية البارزة، من قدماء مفجري الثورة المشهود لهم بالكفاءة السياسية والعسكرية، وستعدو هذه اللجنة المشكلة من 6 ثم من 9 أعضاء الناطق الرسمي والمؤسسة المسيطرة على إدارة العمل الثوري داخليا وخارجيا

ج-القرارات التنظيمية:

إن أهم ميزة لمؤتمر الصومام بالنظر إلى قراراته التنظيمية التفصيلية تكمن في أنه لم يترك شاردة ولا واردة مرتبطة بضرورات العمل الثوري بمختلف جزئياته، إلا وتبين لها ضوابط تنظيمية، وفي هذا السياق قام المؤتمر بإحداث انقلاب جذري، في التقسيم الإداري والسياسي والعسكري للثورة عندما أعيد تقسيم التراب الوطني إلى 6 ولايات هي: الأولى (الأوراس النمامشة) - الثانية (الشمال القسنطيني) - الثالثة (القبائل) - الرابعة (العاصمة ومحيطها) - الخامسة (القطاع الوهراني) - السادسة (الصحراء).

وتم تقسيم كل ولاية إلى مناطق وكل منطقة إلى نواحي وكل ناحية إلى قسامات وهكذا تحدد النطاق الجغرافي وضبطت الحدود الإدارية (السياسية والعسكرية) لكل ولاية، ولم تتوقف قرارات المؤتمر عند هذا الحد بل تعدته إلى ضبط تراتبية القيادة الثورية وتحديد صلاحيات القادة داخل كل ولاية بمختلف مستويات القيادة داخلها، فقد كان يشرف على الولاية الثورية قائدان أحدهما سياسي والأخر عسكري، وكلاهما برتبة عقيد يليهما ضابط برتبة رائد مكلف بالاتصالات والأخبار.

أما المنطقة، وهي الوحدة الإدارية التي تلي الولاية مباشرة، فقد كان يشرف عليها ضابط برتبة نقيب، وتنخفض الرتب العسكرية بعد ذلك إلى أدناها في التشكيلات العسكرية الثورية التي حددها مؤتمر الصومام كذلك فقد تم تحويل جيش التحرير الوطني من مجموعات مسلحة (شبه عسكرية) إلى جيش نظامي يتكون من وحدات مختلفة تخضع إلى قيادات سياسية وعسكرية محددة الصلاحيات الثورية في إطار النطاق والوظيفة، إذ أصبح مشكلا من أفواج، وكتائب، وفرق، وفيلق، يحمل شارات الرتب العسكرية

د) الإجراءات العاجلة :

بعد استعراض تقارير المناطق الثورية التي شاركت في المؤتمر، والوقوف على وضعية المناطق التي تغيرت عن الحضور (المناطق الحدودية الشرقية)، (المنطقة الأولى)، (الصحراء)، (الوفد الخارجي)، انتقل المؤتمر إلى محاولة الشروع في العمل الميداني لمعالجة التوترات والمعوقات التي كانت تواجه النشاط الثوري في تلك الأرجاء، فتم تكليف زيغود يوسف قائد الولاية الثانية بمهمة إعادة ترتيب الأوضاع على الحدود الشرقية خاصة بعدما ألحق المؤتمر منطقة سوق أهراس بالشمال القسنطيني، عندما اعتبر أن حالة شغور القيادة لا تزال قائمة هناك بعد استشهاد القائدين المحليين، باجي مختار، وجبار عمر، الأول في (نوفمبر 1954) والثاني في (مارس 1956).

كما تم تكليف العقيد عميروش بتسوية حالة التوتر والانشقاق الذي كانت تعيشه الولاية الأولى (الأوراس النمامشة)، بعد استشهاد القائد الرمز مصطفى بن بولعيد في مارس 1956، إلى جانب ذلك قام المؤتمر بتعيين منسقين للاتصال بالوفد الخارجي للثورة التحريرية من أجل إعلامه بالمستجدات التي أحدثها اجتماع الصومام خاصة بعدما انتقل أحمد بن بلة من القاهرة إلى مدريد للاطلاع على مجريات الأمور بالداخل.

الهوامش:

- قضية الليلة الحمراء: أتم عميروش بارتكابها في قرية فرعون أو أونداجن شرق وادي الصومام، فحواها أن الثوار نفذوا القتل في شخصين من عائلة أورابح، وذلك بعد سوء معاملة بعض المجاهدين في التاحية لهم، ومنهم مقران آيت عثمان المعروف ب(مقران طبق) ومداني أوبعدها الذين اتصلوا بالقائد مسؤول الدوار من عائلة أورابح، التي كان رئيسها المدعو عبد المجيد عضو في البرلمان الفرنسي، حيث طلبوا من هذا الأخير الاشتراك في الثورة بـ 13 مليون فرنك، فردّ القائد على أنه غير قادر على دفع هذا المبلغ، فلم يكن من قادة الثورة الذين سبق ذكرهم إلا التهديد والوعيد لكل من رفض الدفع، فردت عائلة أورابح بتشجيع حمل السلاح مع فرنسا ضد الثورة، وبعد فشل عميروش في إقناع بعضهم على الأقل بالتراجع على ما أقدموا عليه، أعلن أن كل سكان أونداجن خونة، وأمر بتصفيتهم فكان ذلك، وراح ضحيتها ما بين 1000 و1100 قتيل⁽³⁾ في ربيع سنة 1956م، استنكر الجميع هذه الحادثة بدعوى أن الثورة قامت لتحمي الشعب، لا لترتكب المجازر ضده وقد دافع عميروش عن موقفه، وبرّه بجيشيات كثيرة ختمها برأي الإمام مالك. الذي يقول بجواز قتل الثلث لإصلاح الثلثين الباقين من الأمة، ومع ذلك فقد دافع كريم بلقاسم عنه، وحال دون إدانته، وتم في الأخير تجاوز تلك المشكلة.

- هجومات 20 أوت 1955م: التي أتم فيها زيغود يوسف بقتل 71 أوريباً، وقتلت القوات الفرنسية مقابل ذلك 12 ألف شخص في سكيكدة، وبني عبّيد، والخروب، واد الزناتي وقالة... وحمل مسؤولية دفع المدنيين إلى جهات القتال وتعريضهم للخطر، واعتبرت العمليات التي اقترفت في حق المدنيين من الجانبين لا تخدم الثورة، وانتقد الطابع المنفرد لاتخاذ قرار الهجومات، ودافع زيغود يوسف عن نفسه، وبرّر صنيعه وأوضح أنه بفضلها حصل على 700 قطعة سلاح، بينما لم يكن هو ورفاقه يملكون أي شيء قبل ذلك.

- عملية السكامودي (SAKAMODY): التي قام بها رجال الكومندوس لعلي خوجبة، في شهر فيفري 1956م بالمنطقة الرابعة، ضد حافلة لنقل المسافرين، وسيارتين على مستوى الممرّ الجبلي لسكامودي، أسفر الكمين عن مقتل 08 أشخاص من بينهم امرأة، وطفلة صغيرة، وقد دافع أوعمران عن علي خوجبة، ورجاله، وأوضح للمؤتمرين أن ذلك لا يمكن أن يقارن بما ارتكبه، ويرتكبه الجيش الفرنسي، وأن الحادثة ذات ظروف خاصة.

- الطاهر جبلي، شبكات الدعم للوجستي للثورة التحريرية 1954-1962، أطروحة دكتوراه، كلية آداب والعلوم الانسانية، جامعة تلمسان، 2008-2009.
- محمد حربي، جبهة التحرير الوطني الأسطورة والواقع، ترجمة: كميل قيصر داغر، ط1، مؤسسة الأبحاث العربية، لبنان، 1983.
- محمد حربي، الثورة الجزائرية سنوات المخاض، ترجمة: نجيب عياد وصالح المتلوئي، موفم للنشر، الجزائر، 1994.
- كافي علي، مذكرات الرئيس علي كافي من المناضل السياسي إلى القائد العسكري (1946-1962)، دار القصبه 1999.
- عمار قليل، ملحمة الجزائر الجديدة، ج1، قسنطينة 1991.
- أحسن بومالي، استراتيجية الثورة الجزائرية في مرحلتها الأولى 1954-1962، منشورات المتحف الوطني للمجاهد.
- أزغيد محمد الحسن، مؤتمر الصومام وتطور ثورة التحرير الجزائرية 1956-1962، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر 1989.
- جمال قنان، قضايا ودراسات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر 1994.